

## رسالة في (المصدر الصريح والمنسبك)

تأليف:

الإمام محمد بن إبراهيم الدوروي المصري الحنفي، سريّ الدين، المعروف بابن الصائغ (1066هـ)

تحقيق ودراسة

أ.د. عمر حمدان الكبيسي

أستاذ، بروفييسور، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة البحرين، مملكة البحرين

### ملخص البحث

إذا قلنا: يسرني نجاحك، فنجاح هنا مصدر صريح، أما إذا قلنا: يسرني أن تنجح، أي نجاحك، فالمصدر هنا منسبك من أن والفعل. السؤال هنا: هل معناهما واحد؟

كثير من كتب النحو تشير إلى أن معناهما واحد، لكن صاحبنا ابن الصائغ - رحمه الله - أوضح في تحقيقه هذا أن بينهما فروقا عديدة.

ومن الطريف أنه رتب على هذه الفروق أحكاما شرعية، فمثلا في عقود الزواج يقول: (لو تزوجها على ألف على أن يطلق ضرتها، له أن لا يطلق، بل يكمل لها مهر المثل. ولو أتى بالمصدر بأن قال: تزوجتك على ألف وطلاق ضرتك، فإنها تطلق بنفس النكاح المقبول، ولا تتوقف على إيقاعه). فالرسالة تعالج نقطة نحوية مهمة، تتوقف عليها أحكام شرعية.

انتظم البحث في: النص المحقق، مسبقاً بفصلين: الأول في دراسة المؤلف، والثاني في دراسة المخطوطة، وختم بقائمة للمصادر والمراجع.

**الكلمات المفتاحية:** سري الدين، السروري، المنسبك، ابن الصائغ، المصدر الصريح.

## Summary

If we say: “your success pleases me”; here, “success” is an explicit infinitive, while if we say: I am pleased if you succeed “أن تتجح succeed”, i.e your success نجاحك, the infinitive here is casted, i.e. composes of “أن” and the verb. The question here is: does it mean the same?

Many grammar books indicate that they both have the same meaning, however, Ibn Al-Sayegh –may Allah have mercy on him– made it clear in his epistle that there are many differences between them.

It is interesting to know that based on those differences he set Shariah’s provisions. For example, in marriage contracts, he says: (if a man marries a woman for a dowry of a thousand Dinars with a condition to divorce her sister-wife “على أن يطلق”, then he has the right not to divorce, rather he completes the dowry amount as her counterparts given. On the other hand, if he uses the infinitive by saying: I marry you for a thousand Dinars and the divorce of your sister-wife “وطلاق ضرتك”, then she will be divorced once the marriage is accepted by the woman, without the need for the divorce to take place). So the epistle deals with an important grammatical issue, upon which Shariah’s provisions depend.

This paper covers the following topics: the text of the epistle, preceded by two chapters: the first one introduces the life of the epistle author, and the second studies the manuscript. The paper ends with a list of references.

**Keywords:** Sariuddin, Al-Sururi, The casted infinitive, Ibn Al-Sayegh, The explicit infinitive.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على حبيبنا ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

### توطئة:

كلما عثرت على مخطوطة مما دبتجه أيدي الأسلاف المباركة شعرت أنك بين يدي منجم يقف وراءه عالم جهبذ، ترك لنا ما تركه من آثار محققة دقيقة، كانت وليدة نظرة فاحصة ناقدة حرة، هدفها استخراج الحقيقة من بين آراء ماثورة هنا وهناك.

والمخطوطة التي بين أيدينا لعلامة، بحث فيها مسألة نحوية دقيقة (المصدر الصريح والمنسبك) وفرق بينهما من وجوه عدة، ووضّح ما يترتب على هذا الفرق من أحكام شرعية، في عقود الزواج والطلاق والبيع – مثلا –، وما يلزمها من التزامات.

### أسباب اختيار البحث:

- 1 – البحث بكر، لم يسبق أن تناوله أحد (نتيجة التحري في هذا الميدان).
- 2 – الإدلاء بدلوي في إخراج كنوز تراثنا، والتعريف بعلمائه وآثارهم.
- 3 – التمرس على هذا النوع من البحوث الذي أعرض عنه الكثير.

### أهداف البحث:

- 1 – إبراز القدرة العلمية لمؤلف الرسالة (سري الدين ابن الصايغ).
- 2 – التعريف بهذه الرسالة في (المصدر الصريح والمنسبك)، وما تحتويه من تأصيل علمي.
- 3 – الكشف عن منهج المؤلف في المناقشة والمناورة لإبراز الحقيقة.

### منهج البحث:

– استخدمت المنهج الاستقرائي الوصفي، من الرجوع إلى كتب التراجم للتعريف بالمؤلف، وبيان منهجه، وتحقيق رسالته.

## هيكل البحث:

- اقتضت صيغة البحث أن يكون في توطئة، وفصلين:

الفصل الأول المتعلق بالمؤلف: اسمه، ونسبه، ومشايخه، وتلامذته، ومصنفاته، وثقافته، ومكانته، وشعره، ووفاته.

الفصل الثاني المتعلق بالمخطوطة: قيمتها العلمية، مصادر المؤلف، منهجه، توثيق نسبتها وصف النسخة، ومنهج التحقيق.

## الفصل الأول: دراسة المؤلف<sup>1</sup>

### • اسمه ونسبه:

محمد بن إبراهيم الدروري المصري الحنفي أبو الرضا، سري الدين، المعروف بابن الصائغ.

### • مشايخه:

• أبو بكر بن إسماعيل ابن شهاب الدين الشنواني (1019 هـ).<sup>2</sup>

• أحمد بن أحمد الخطيب الشوبري (1069 هـ).

• المولى حُسَيْن بن رستم المَعْرُوف بباشا زاده (1023 هـ).<sup>3</sup>

• الجمال يوسف بن شيخ الإسلام زكريا.<sup>4</sup>

• أحمد السنهوري المالكي (1016 هـ).<sup>5</sup>

### • تلامذته:

• أحمد بن عبد اللطيف بن القاضي أحمد بن شمس الدين بن علي المصري البشبيشي<sup>6</sup> (1096 هـ).

<sup>1</sup> ينظر ترجمة المؤلف وفقرات هذا الفصل في:

ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: 64 و65، رقم الترجمة: 123، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 3/ 316 - 318، وعقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر: 289، هدية العارفين 2/ 287، وفهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا ج 1 - 140، ومعجم المؤلفين 8/ 197 و198، والأعلام 304/5 .

<sup>2</sup> خلاصة الأثر 79/1، وفوائد الارتحال 2/ 135 و136.

<sup>3</sup> فوائد الارتحال 11/4.

<sup>4</sup> فوائد الارتحال 178/4.

<sup>5</sup> فوائد الارتحال 307/2.

<sup>6</sup> خلاصة الأثر 238/1، وفوائد الارتحال 2/ 347 - 349.

- شاهين بن مُصُور بن عامر الأرمنائي الحَنَفِيّ<sup>7</sup> (1100هـ).
- عبد الباقي بن عبد الرَّحْمَن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد، ينتهي نسبه إلى سعد بن عبادة سيد الخَزْرَج المَقْدِسِي<sup>8</sup> (1078هـ).
- عبد القادر بن عمر البُعْدَادِيّ<sup>9</sup> (1093هـ)، مؤلف: خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب.
- على بن علي أبو الضياء نور الدين الشيراملسي الشافعي القاهري (1087هـ).
- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ العَيْثِيّ<sup>10</sup>
- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن مُحَمَّد بدر الدين المناشيري الصالحي (1077هـ).
- الشهاب أحمد بن القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالعجمي الشافعي الأزهرري<sup>11</sup> (1086هـ).
- فضل الله بن محب الله (1082هـ)<sup>12</sup>، والد محمد أمين بن فضل الله المحبي (1111هـ) مؤلف: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.
- أحمد بن مكي الحسني الحموي الحنفي (1101هـ)<sup>13</sup>
- عبد الحي بن عبد الحق الثرنبلالي (1117هـ)<sup>14</sup>.

#### مصنفاته:

- طراز المجالس في التفسير<sup>15</sup>.
- رسالة في " المشاكلة "
- رسالة في علم الكلام.
- رسالة في قول بعض المفسرين: أن الصحيح أنّ الترك ليس بفعل.
- رسالة في قولهم: كان ماذا ونحوه.
- رسالة في: بيتي الرقمتين.

<sup>7</sup> خلاصة الأثر 2 / 221، وفوائد الارتحال 4 / 191.

<sup>8</sup> خلاصة الأثر 2 / 285.

<sup>9</sup> خلاصة الأثر 2 / 452.

<sup>10</sup> لم أعتز على تاريخ شيخ المؤلف هذا، رغم البحث الطويل.

<sup>11</sup> فهرس الفهارس 2 / 810.

<sup>12</sup> خلاصة الأثر 3 / 286.

<sup>13</sup> فوائد الارتحال 2 / 139.

<sup>14</sup> تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي 1 / 121.

<sup>15</sup> ينظر: بحث ( العلامة سري الدين الدروري ومنهجه في كتابه طراز المجالس )، هاجر الحسام، وقد منحت جامعة إب الباحثة هاجر الحسام درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية على رسالتها: تفسير القرآن الكريم المسمى طراز المجالس لابن الصايغ دراسة وتحقيقاً من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء.

- رسالة لغوية في: نسوة حواج.
- وله بحث مع مصطفى أفندي الأعرج الرومي في قوله تعالى " يرونهم مثليهم رأي العين "16
- جواب سري الدين على سؤال حول حديث: " كل أمرٍ ذي بَالٍ " .
- رسالة في مسألة التقليد.
- رسالة في بيان عتق البعض.
- رسالة في حلّ أسئلة للعزّ بن عبد السلام.
- رسالة فيما يتعلق ب (عسى) وإحكامها في الكلام.
- رسالة في اللزوم<sup>17</sup>.
- رسالة في تفسير سورة الفتح<sup>18</sup>.
- رسالة في قوله تعالى: {فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا} .
- رسالة في قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ}
- رسالة في قوله تعالى: {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا}
- رسالة في قوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا}
- رسالة في قوله تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ}
- رسالة في قوله تعالى: {فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ}
- رسالة في قوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا}
- رسالة في قوله تعالى: {فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا}
- رسالة في قوله تعالى: {وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ}
- رسالة في قوله تعالى: {الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً}
- رسالة في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ}
- رسالة في قوله تعالى " زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الحياة الدنيا "
- رسالة في قوله تعالى " ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أنّ القوة لله جميعاً "
- رسالة في قوله تعالى " قلّ فيهما إثم كبير ومنافع للناس "
- رسالة في قوله تعالى " ما كان لبشر أن يؤتیه الكتاب والحكم والنبوة "
- رسالة في قوله تعالى " من كفر فعليه كفره "

<sup>16</sup> كشف الظنون 222/1.

<sup>17</sup> مكتبة ملت - فيض الله أفندي - اسطنبول - رقم 2127.

<sup>18</sup> الفهرس الشامل 2: 698.

- رسالة في قوله تعالى " وإن أحد من المشركين استجارك "19
- حاشية على سورة النساء من تفسير البيضاوي.
- حاشية على شرح أكمل الدين للهداية.
- حاشية على: كنز الحقائق<sup>20</sup>.
- حاشية على شرح المفتاح للسيد.
- حاشية على عناية الفاضل وكفاية الرازي للشهاب الخفاجي ( 1069 هـ )<sup>21</sup>.
- حاشية على نتائج الفكر على شرح نخبة الأثر لابن حجر<sup>22</sup>.
- **ثقافته ومكانته وثناء العلماء عليه:**
- كان يعرف اللغة الفارسية والتركية حق المعرفة، بحيث انه اذا تكلم بهما يظن أنه من أهلها.
- ودرس بمصر في المدرسة السليمانية والمدرسة الصرغتمشية.
- كان يكتب الخط المدهش.
- سافر الى الروم يطلب من شيخ الاسلام أحمد بن يوسف المعيد مفتي السلطنة، ورزق منه قبولاً تاماً ووجه اليه رتبة قضاء القدس.
- قال عنه فضل الله المحبي، بعد أن عرض عليه ابن الصايغ رحلته الرومية الاولى فكتب عليه:  
(أحمد الله الذي تفضل على من شاء من عباده فكان له محبا وشغفه بالكمال فكان به ولو عا وصبا والصلاة والسلام على أشرف الانام الذي ترقى في حضرات القدس وشاهد الانس دنوا وقربا وعلى آله وأصحابه الذين لم يجعل لهم في سوى اقتفاء آثاره حاجة وقربى وبعد فقد بعث الى من وادى الادب المقدس هدية سنوية وسفر أسفر عن بدائع عبقرية حيرتني فلست أدري أروض دبجته أيدي الغمام أم عسجدية حسنتها فارس بأنواع التصاوير والارقام بيد أنها أعربت عن سمو همة مبدعها بالافتداء في الهجرة بالآباء الكرام فسار مسير الأهل في منازل التحصيل ثم الترقى الى أوج التمام فأنه تَعَالَى يكثر من أمثاله اذ لم نر له مثلاً فضلا عن أمثال وبيقيه صدرا للافادة ومحتدا للفضل والافضال<sup>23</sup>).
- وجاء في كتاب: ( نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة<sup>24</sup> ):

19 الفهرس الشامل 698/2.

20 فهرس مخطوطات الفقه الحنفي، موقع : مخطوطات وكتب اسلامية وعربية.

21 الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط 697 /2.

22 ينظر مجموع مخطوط لرسائل المؤلف، وقف راغب باشا تحت رقم: 1452 في: ( الموقع الإلكتروني: كتاب بديا ).

23 خلاصة الأثر 317/3.

24 نفحة الريحانة 170/2.

( سري الدين محمد الدروري المعروف بابن الصائغ ماجدٌ سري، وفاضلٌ بكل مدحٍ حري.  
 قد ضربت البراعة رواقها بناديه، ولم يزل داعي البلاغة من كئيبٍ يناديه.  
 مضى حيث يرتد العصب الصقيل وهو كهام، وبلغت هممه حيث تقصر عن مداركها خطأ الأوهام.  
 ففقد حيث كيوان بزازته، وعقد له الفلك ذوائب جوزائه.  
 إنَّ السَّرِيَّ إذا سَرَى فينفسه ... وابنُ السَّرِيَّ إذا سَرَى أسْرَاهُمَا  
 فهو ظرف علم، ووعاء حلم، ومن عرف حاله من الإيثار عرف الحلي كيف يصاغ، والسلاف الرائق في  
 الأفواه كيف يساغ.  
 هو امرؤٌ لا يصوغُ الحليَّ تعمله ... كَفَاهُ لَكِنَّ فَاهُ صَائِغُ الكَلِمِ )

#### • شعره:

#### • من شعره – رحمه الله :-

ما الناس إلا حبابٌ      والدهرُ لجةٌ ماءٍ  
 فعالمٌ في طفوفٍ      وعالمٌ في انطفاءٍ<sup>25</sup>

#### • ومن نظم علي ياسين الطرابلسي ملغزا في لفظ (بيداء) راسل به العلامة ابن الصايغ:

وما اسمٌ في مسماه دياب      وفيه مصحفًا مقلول ديب

به قلبُ الأديبِ يحارُ لكن      تراه بعينه قلب الأديبِ

فأجابه ابن الصايغ:

تبدا لي من البيدا غزالٌ      يميمس كغصن بانٍ أو قضيب

يصيدُ بلحظه الأسدَ فاعجب      أديبٌ قلبه عند الأريب

تبدله أبو حسنٍ عليٌّ      فترشفُ ثغره الألمي الشنيب<sup>26</sup>

#### • وله قصيدة يمدح بها قاضي مصر المولى عبد الكريم المنشى، ومستهلها:

رعى الله عصرا بالغرام تقدما ... أراه يتوب الدهر وشيا منما

وحيا الحيا منى ديار أحبتي ... وان كان ربع الود منهم تهدما

وان كان ودا في الحقيقة غير أن ... عشقت وأومت الحجى فتوهما

<sup>25</sup> ريحانة الألباء: 65.

<sup>26</sup> قضايا مصر في القرن العاشر والرابع الأول من القرن الحادي عشر للدميري: 234.



الى كم أضيع العُمر في أين هم غدوا ... وحتام يسلينى لَعَلَّ وأينما  
 أطلب دهرى أن وجود بقربهم ... فَمَا زَادَ بِالْبُطْلَانِ الا تيرما  
 وَنَاشِدْتَهُ الا مقاسمة الاذى ... وصفو الليالى فاستقال وأقسما  
 وَمَا ضرهم لو أن برق التقائهم ... أضاء اذا ليل الحَقِيقَةُ أضرَّ مَا  
 تبدت لى الايام في زى بأسهم ... وسلت بكف العُدر للَقُتْل مخدم  
 وَضحك مشيبي أن عصر شبيبتى ... يودع جسما مَا أراه مُسلما  
 هبطنا الى أرض المذلة بالذى ... اتخذت لصرح العِزِّ مرقى وسلما  
 وَمِمَّا دهانى أن بليت بأعيد ... اذا شاء اسكار العُقُول تبسما  
 وان مارنا واهتز غُصْن قوامه ... فويل المهى مِنْهُ وتعسا على الدما  
 تمايل وَسَنَان الجفون وَمَا احتسى ... مداما وأصمانا وَمَا راش أسهما  
 وولاه سُلْطَان الجِمال نفوسنا ... أَلَسْتُ ترى ديباج خديه معلما  
 وَمَا هُوَ الا ان تعطفه الحجى ... فيسمح لى فى زورة تَمَّ يندما  
 زرعت بلحظى أُوْرْد فى روض خَدَه ... أما أن أن يجنى بفى أما أما  
 وهبه حمى ورديه بعداره ... فَمَنْعَ فَمَ العشاق ذَاك اللمى لما  
 مللت البقا الا يمن قد صحبته ... أعانقه لَيْلًا اذا الطيف أحجما  
 وَذَاكَ لِقَاء المغرد الكَامِل الَّذِي ... غَدَا الدَّهْر فى ترتيل مدحته فَمَا<sup>27</sup>

#### • ولادته ووفاته:

ولد عام 975هـ، وكانت وفاته عام 1066هـ ودفن بمصر في مقبرة المجاورين رحمه الله تعالى.

### الفصل الثاني: دراسة المخطوطة:

#### • قيمتها العلمية:

تكمن قيمة هذه الرسالة علمياً في أنها عالجت موضوعاً نحوياً دقيقاً، يهاب الدخول في ميدانه غير  
 أهله.  
 بحث موضوع الفرق بين المصدر الصريح والمنسبك، وأوصل هذه الفروق إلى ستة عشر فرقاً، ثم  
 ختمها بستة نقلها عن الإمام الزركشي الذي أثبتتها في بحره المحيط.  
 وقد كانت ثمرة هذه الفروق أحكاماً شرعية تخص الأحوال الشخصية للمسلم كعقود الزواج والطلاق  
 والعق.

<sup>27</sup> خلاصة الأثر 3/317 و318.

لقد وضع ابن الصايغ في رسالته هذه النقاط على الحروف، وأمدّ الفقهاء بفتاوى اقتطفها من هذه الفروق بين المصدر الصريح والمنسبك.

#### • مصادرها:

مما تمتاز به الرسالة اعتمادها على أمهات المصادر في اللغة والنحو والفقهاء، بعضها لا يزال مخطوطاً، أبرزها:

1. فتاوى السبكي في فروع الفقه الشافعي.
2. حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف للزمخشري.
3. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي.
4. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم.
5. فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لقاضيخان الفرغاني.
6. شرح رضي الدين للكافية في النحو للإمام ابن الحاجب.
7. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي.
8. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني.
9. العباب من شرح اللباب.
10. كتاب سيبويه.
11. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.
12. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري.
13. حاشية المحقق الشريف علي الجرجاني على شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.
14. التسهيل لابن مالك الأندلسي.

#### • منهج المؤلف:

أدرك ابن الصايغ من خلال تدريسه وقراءته في كتب النحو أنّ من النحويين من توهم اتحاد المصدر الصريح والمنسبك، وأشعره كلامهم أنّهما مشتركان في سائر الأحكام، الأمر الذي جعله يشمر عن ساعد الجدّ ( وهو له أهلٌ ) ويوضّح الأمر - في هذه الرسالة - بإشارة من بعض الأعيان، كما أثبت في مقدمته.

فشرع ينقل عن الإمام السبكي في فتاواه فرقين اثنين.

ثم ذكر ما ذكره التفتازاني في حاشيته على الكشاف للزمخشري.

واقتبس رأي الزركشي في بحره، ونقل عن ابن نجيم في البحر الرائق.

ثم بدأ يذكر الفروق الأخرى فرقا فرقا، وينسب كل رأي إلى صاحبه معينا كتابه الذي نقل منه، حتى أوصل الفروق إلى ستة عشر فرقا.

وختمها بفروق ستة أخذها عن الإمام الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه. وفي ثنايا هذه الفروق يذكر الأحكام الشرعية التي بناها على تلك الفروق كألفاظ عقود الزواج والطلاق والعنق، والتي تُعدّ ثمرة هذا البحث.

### • نسبة المخطوطة إلى مؤلفها:

- 1 - على الصفحة الأولى من المجموع الذي ضمّ نخبة من مؤلفات ابن الصايغ كُتِب اسم المؤلف: (سري الدين) بشكل واضح.
- 2 - فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، تحت رقم: 1946.
- 3 - كتاب بديا (أكبر مكتبة عربية حرة) - على النت -.
- 4 - مخطوطات جامعة أم القرى، رقم الملف: b1212772\_o.bdf
- 5 - جامعة الكويت / فهرس مكتبة المخطوطات / 7203.

### • وصف المخطوطة:

- النسخة التي بين يدي مكتوبة بخط فارسي واضح جميل، ولم يتسن لي العثور على نسخة غيرها
- رقمها: 8-1452 (كتاب بديا)
- عدد الأوراق: (ورقتان = أربع صفحات) 284-286 عدد الأسطر: (29).
- مصدر المخطوط: إسطنبول - مكتبة ملت - فيض الله أفندي، رقم 2127.

### • منهج التحقيق:

- أ - نسختُ نص المخطوط، مشكّلا من كلماته ما أشكل، على النظام الإملائي المعروف اليوم.
- ب - خرّجتُ آياته وأحاديثه.
- ج - وثّقتُ نقولاته.
- د - ترجمتُ - باختصار - للأعلام الذين ذكروهم.
- هـ - وعرّفتُ بالكتب التي ذكرها المؤلف اقتضابا.
- و - عملتُ دراستين:
- إحدهما للمؤلف: اسمه، ونسبه، ومشايخه، وتلامذته، ومصنفاته، وثقافته، ومكانته، وشعره، ووفاته.
- والأخرى للرسالة: قيمتها العلمية، مصادر المؤلف، منهجه، نسبة المخطوطة إلى مؤلفها، وصفها، ومنهج التحقيق.
- ز - وختمتُ البحث بقائمة للمصادر والمراجع التي استقيتُ منها المعلومات.

## [النص المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مَنْ إرادتُهُ لسائرِ الأفعالِ المصدرِ الصريحِ، وآياتُ ألوهيتهِ قاطعةٌ ٌ لسانَ التأويلِ بصارمِ التصريحِ، صلَّ على خِتامِ الرسلِ الكرامِ، وعلى متبعيةِ من الأنامِ، ما ابتسمَ عن ثغرِ الصباحِ لَمَى<sup>28</sup> الظلامِ.

وبعد، فلما كانتْ ظواهرُ عباراتِ القومِ توهمَ اتِّحادِ المصدرِ الصريحِ وما كان منسبكا، ويُشعرُ بكونِ سائرِ الأحكامِ بينهما مشتركا، وقد كنتُ التقطتُ من معادنِ كلامهم من الفروقِ ما يروقُ، ووردتِ الإشارةُ من بعضِ الأعيانِ بأنَّ أفرغَ تلكِ المعاني للعيانِ في قالبِ البيانِ، امتثلتُ، والله المستعانُ، فأقولُ:

الفرقِ بينهما من وجوه، أشارَ الإمامُ تقي الدين السبكي<sup>29</sup> في مقالةٍ رتبها لذلكِ إلى وجهين:

أحدهما أن موضوع<sup>30</sup> صريحه الحدث فقط، ونزید أن الفعل بالحصول ماضيا أو حالا أو مستقبلا إن كان إثباتا، وبدعم الحصول في ذلك إن كان نفيا.

والثاني أن موضوع الصريح أمرٌ تصوري<sup>31</sup>، وأن الفعل تصديقي، ولذا يسدّان مسدّ المفعولين، لما فيهما من النسبة.

فإن قلت: أنى يدلّان على الحصول وهما في قوة المفرد؟

<sup>28</sup> يقال: لَمِيتُ الشفة: اسمرت، والشجر: اسودّ ظله (المعجم الوسيط: لمي).

<sup>29</sup> هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الكبير (756 هـ)، صنف نحو مائة وخمسين كتابا، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب 8/ 308 - 310، والأعلام 302/4.

<sup>30</sup> جاء على حاشية المخطوطة:

( وإلى هذا ذهب ابن القيم في كتاب بدائع الفوائد حيث قال: والفرق بينهما أنك إذا قلت أعجبتني صنعك فالإعجاب واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه، وإذا قلت يعجبتني ما صنعت فالإعجاب واقع على صنع [ ماض ] وكذلك ما تصنع واقع على مستقبل، فلم يتحد دلالة ما والفعل والمصدر ) وينظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية 142/1.

<sup>31</sup> التصور والتصديق مصطلحان منطقيان، والمقصود بالتصور هو إدراك المفردات، والإدراك هو حضور صورة الشيء في الذهن، مثل إدراكك أن العالم حادث دون تسليم بذلك، أما التصديق فهو إدراك النسبة على وجه القبول والتسليم، وعليه مدار الإيمان، فالتصور مقدمة للتصديق.

ينظر: شرح السلم في المنطق للأخضري، تأليف: عبد الرحيم فرج الجندي، جامعة الأزهر، ص: 5.

قلت: من دلالة الفعل فإنه يدل على الحدوث<sup>32</sup> فحافظنا على تلك الدلالة مع أن، ومعنى " أن تصوموا " <sup>33</sup> وجود الصوم " خير لكم "، انتهى كلامه، ملخصا<sup>34</sup>.

ومراده أنه كان كذلك قبل دخول أن، فرُوعي ذلك بعد دخولها، وإلا فلا شك أن الحرف المصدرى أخرجهُ عن الخبرة، فكيف يكون تصديقا؟ وإنما يعتبر فيه بعد السبك ما كان يفيدته قبله.

وقد أفصح عن ذلك العلامة التفتازاني<sup>35</sup> حيث قال عند قوله تعالى في سورة آل عمران " ربنا إننا سمعنا مناديا " الآية<sup>36</sup>، من حاشية الكشاف أن المصدرية وإن دخلت الماضي والمضارع والأمر لكن لا ينبغي أن يجعل الحاصل من الكل مجرد معنى المصدر، بل معنى " أن آمنوا " حصول الإيمان في الماضي، وأن تؤمنوا في المستقبل، وأن آمنوا طلبه<sup>37</sup>.

وكذا الزركشي<sup>38</sup> في البحر حيث عدّ من الفروق دلالة أن والفعل على الماضي والاستقبال، بخلاف المصدرى. انتهى<sup>39</sup>.

وتحقيقه أن المؤول لما اشتمل على الفعل لفظاً، وهو دالّ على الحصول في أحد الأزمنة، استفيد ذلك منه بخلاف الصريح.

وبهذا الفرق ظهر وجه ما ذكر في البحر الرائق من باب المهر<sup>40</sup>، أنه لو تزوجها على ألفٍ على أن يطلق صرتها، له أن لا يطلق، بل يكمل لها مهر المثل.

32 جاء في هامش المخطوطة:

( قوله: يدلّ على الحدوث ذهب إلى أن التحقيق أنّ الفعل إنما وضع لحصول الحدوث وحدثه ماضيا أو حالا أو مستقبلا إن كان إثباتا، ولعدم الحصول في ذلك إن كان نفيًا، وإليه ذهب ابن الطراوة، وإن خالف كلام أكثر النحويين، ثم قرر أن معناه الذي هو حدوث الحدث في أحد الأزمنة نسبة تستدعي الحدث الماضي كالضرب مثلا والزمان فدلالته عليهما التزام. انتهى.

وأقول فيه ما فيه، ثم الظاهر أنّ العدم ليس الفعل موضوعا له، وإنما هو استفاد من أداة النفي، لا يقال لعله أراد بالموضوع للعدم، مثل كلمة ليس على القول بأنها فعل، لأننا نقول: إذا كانت فعلا فمعناها انتفى، والانتفاء حدث ).

33 " وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون " ( 184 / البقرة )

34 ينظر: فتاوى السبكي في فروع الفقه الشافعي: 79 / 1.

35 مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق ( 791 هـ )، له حاشية على الكشاف للزمخشري، نسخة منها تحت رقم: 576 في مكتبة الحرم المكي الشريف. ينظر: طبقات المفسرين للداودي 319/2، الأعلام 219/7.

36 رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ( 193 / آل عمران).

37 ينظر: مخطوطة ( حاشية التفتازاني على الكشاف ) رقم المخطوطة: 169، اللوحة: 205 ( كتاب بديا).

38 هو الإمام بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي ( 794 هـ )، عالم بفقه الشافعية والأصول، من مؤلفاته: البحر المحيط، في أصول الفقه. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 167/3، والأعلام 60/6.

39 البحر المحيط للزركشي 170 / 3.

40 البحر الرائق شرح كنز الحقائق لابن نجيم 171 / 3.

ولو أتى بالمصدر بأن قال: تزوجتك على ألف وطلاق ضررتك، فإنها تطلق بنفس النكاح المقبول، ولا تتوقف على إيقاعه.

وبيانه أن المؤول لما اشتمل على كلمة أن المخلصة للمضارع للاستقبال وصريح الفعل الدال على التجدد، كانت كلمة على للشرط لوجود ما يصلح شرطاً في حيزها، فكان الشرط طلاقاً لحدث في المستقبل بإيقاع من الزوج، فإن وقى به فيها، وإلا أكمل لها مهر المثل، لأنها لم ترض بدونه إلا ليحصل لها ما هو غرضها من طلاق الضرّة، فإذا فات وجب الإكمال، بخلاف الصريح، فإنه لمجرد الحدث، ولا إشعار له بزمان ولا تجدد واستقبال، وقد وقع الإيجاب على ألف وطلاق لا دليل على استقباله، فلا يتوقف إلا على القبول، فإذا وجد وقع.

وكذا يوجه به ما سئل عنه صاحب البحر في المدرسة الصرغتمشية<sup>41</sup>، ولم يجب عنه، وهو الفرق بين: أنت طالق [ 1/ب ] على دخولك الدار، حيث توقف على قبولها، لا على الدخول، وبين: على أن تدخلني، حيث لا يكفي القبول، كما في الخانية<sup>42</sup> مع أن أن والفعل بمعنى المصدر. انتهى<sup>43</sup>.

وبيانه أن الصريح لما لم يدل على الحدوث ولم يشعر بزمان، كانت على فيه للعوض، كما إذا قال: علي ألف، فلا يتوقف إلا على القبول، بخلاف أن تدخلني، فإنه لما وجد فيه الفعل صريحا، وهو دال على الحصول، واقترن بما يخلصه للاستقبال، كانت على فيه للشرط، وكأنه قال: إن دخلت الدار، فيتوقف على نفس الدخول.

لكنه يشكل بما في الخانية أيضا، من أنه لو قال: أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم، فقالت: قبلت، يطلق للحال وإن لم تعط.

وقد يجاب بأن قوله على أن تعطيني ألف درهم مساوٍ لقوله على ألف، لأن الإعطاء مراد منه أيضا، وقد تعورفت بهذه العبارة في الطلاق على مال، وهو إنما يتوقف على القبول فقط، لكن يرد عليه أن ذكر الألف إن كان قرينة واضحة على كون على للعوض، فالدخول اللائق بالشرطية دون العوضية أوضح دلالة على كون على للشرط، فليتأمل<sup>44</sup>.

<sup>41</sup> مدرسة خارج القاهرة، جدد بناءها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري رأس نوبة النوب عام 756 هـ. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار 264/4.

<sup>42</sup> ينظر فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لقاضيخان الفرغاني 1/ 483.

<sup>43</sup> البحر الرائق 15/4.

<sup>44</sup> جاء في هامش المخطوطة:

(وذكر في حرف الباء الموحدة من حروف المعاني في المنار).

وكذا بظهر وجه ما ذكر أهل الأصول من الفرق بين:

إن أخبرتني بقدم فلان فعبدني حرّ، حيث يقع على الحقّ<sup>45</sup>، بخلاف: إن أخبرتني أن فلانا قدم، حيث يقع على مطلق الخبر، وذلك لأن الصريح وُضع لأمرٍ تصوري، والمؤول من قبيل التصديق، على ما تقدم من التوجيه فهو مشتملٌ على النسبة، وهي لا تستلزم الصدق.

الثالث: ما ذكره الامام الزركشي في البحر<sup>46</sup>، وهو أنهما يدلان على إمكان الفعل، دون وجوبه واستحالته، بخلاف المصدر الصريح. انتهى<sup>47</sup>.

وإلى هذا أشار نجم الأئمة الرضى<sup>48</sup> في بحث المفعول المطلق، حيث قال:

معنى له أن يفعل أنه يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع، وليس قطعاً بوقوع الفعل، كقولك له: إن يصرخ، بخلاف له صراخ، فإنه قطع بحصول الفعل. انتهى<sup>49</sup>.

ومنه يُعلم أن الصريح إذا اعتُبر مؤولاً جاز أن يفيد ما يفيد المؤول.

ومنه يظهر الوجه في قول الإمام البيضاوي في قوله تعالى في سورة الأنبياء " وأوحينا إليهم فعل الخيرات<sup>50</sup> وأصله: أن تفعل الخيرات<sup>51</sup>، حيث اعتبره مؤولاً بأن والفعل، فيكون تعلق " أوحينا " في الحقيقة بما في ضمنه من الفعل، إذ هو الدال على الحدث المطلوب من الإيحاء، سواء كان بمعنى الإيهام أم لا، للقطع بأنه ليس المراد مجرد إسماع الموحى إليه لفظ المصدر، ولا إحضار معناه في ذهنه ونقش صورته فيه.

45 جاء في أصول السرخسي ( 1 / 228 ):

( وعلى هذا لو قال لعبيده إن أخبرتني بقدم فلان فأنت حر، فهذا على الخبر الحق الذي يكون بعد القدم، لأن مفعول الخبر محذوف هنا وقد دل عليه حرف الباء الذي هو للإلصاق، كقول القائل: بسم الله، أي بدأت بسم الله فيكون معنى كلامه إن أخبرتني خبراً ملصقاً بقدم فلان، والقدم اسم لفعل موجود فلا يتناول الخبر بالباطل. ولو قال إن أخبرتني أن فلانا قد قدم فهذا على الخبر حقا كان أو باطلا، لأنه لما لم يذكر حرف الباء فالمذكور صالح لأن يكون مفعول الخبر وأن وما بعده مصدر، والخبر إنما يكون بكلام لا يفعل، فكأنه قال إن أخبرتني بخبر قدم فلان، والخبر اسم لكلام يدل على القدم ولا يوجد عنده القدم لا محالة ).

46 البحر المحيط 3 / 170.

47 جاء في هامش المخطوطة:

( وإنما افترق فيه الحكم الشرعي فخالف المصدر الصريح المصدر المؤول ما ذكر في إيمان الهداية والتوضيح في حروف المعاني من أنه لو حلف على غلامه أن لا يخرج إلا بإذنه لزم لكل خروج إذن، ولو قال إلا أن أذن، فأذن مرة واحدة فخرج، ثم خرج أخرى بغير إذنه لم يحنث، وتفصيله في مرقاة الوصول )  
48 محمد بن الحسن، الرضى، الأسترآبادي، نجم الدين ( 686 هـ )، عالم بالعربية، له: شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية له أيضا في الصرف.

ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 1 / 567 و 568، والأعلام 6 / 86.

49 الكافية في النحو للإمام ابن الحاجب، شرح رضى الدين ( 686 هـ )، 1 / 122.

50 الأنبياء 73 / 73.

51 أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي 2 / 75.

الرابع: ما أشار إليه العلامة الكرمانى<sup>52</sup> في باب أداء الخُمس من الإيمان من شرح البخاريّ، وهو إشعار المؤلّ بمعنى التجدد الذي في الفعل<sup>53</sup>، وهذا يصلح للفرق بين معنى الفروع المذكورة آنفًا.

الخامس: ما ذكر في العباب من شرح اللباب<sup>54</sup> عند البحث عن لام الجحود، وتبعه المحقق الشريف في حاشية شرح الرضي<sup>55</sup> من صحة حمل المؤلّ على الجثة دون الصريح<sup>56</sup>.

السادس: جواز وقوعه مفسّرًا لضمير الشأن بخلاف الصريح، كما ذهب إليه ابن مالك فيما علّق على البخاريّ في حديث القبرين من كتاب الطهارة من كون الضمير في قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لعله أن يخفّف عنهما ما لم يبيس" <sup>57</sup> ضمير شأن مفسّرًا بأن وصلتّها، معللاً بأنّها في حكم جملة، لاشتغالها على مسند ومسند إليه<sup>58</sup>.

السابع: الإغناء عن الخبر إذا وقع مبتدأ بعد كلمة لو في مثل " ولو أنهم آمنوا " <sup>59</sup> مما وقعت فيه أنّ المشدّدة المفتوحة ومعمولاها بعد كلمة لو، فقد ذهب سيبيويه إلى أنها مبتدأ، ولا يحتاج إلى الخبر، لاشتغال صلتها إلى المسند [ 2/أ ] والمسند إليه، كذا في حرف لو من المغني<sup>60</sup>، بخلاف الصريح.

الثامن: أنه يسدّ مسدّ المفعولين في باب ظننت، بخلاف الصريح.

التاسع: أنّ ما كان منه منسبًا من أن المصدرية والفعل<sup>61</sup> لا يقع بعد فعل اليقين، بخلاف الصريح فإنه يقع بعد كلّ فعل.

العاشر: أنّ الجارّ يحذف مع المؤلّ باطراد، بخلافه مع الصريح، كما تقرّر كلّ منهما في كتب النحو، وأشير إليه في البحر أيضا<sup>62</sup>.

<sup>52</sup> محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (786 هـ)، من آثاره: الكواكب الدراري في شرح

صحيح البخاري، ينظر: بغية الوعاة 1/ 279 و280، والأعلام 7/ 153.

<sup>53</sup> الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (كتاب الإيمان) 1/ 209.

<sup>54</sup> ينظر: العباب في شرح لباب الإعراب للنيسابوري: 226.

<sup>55</sup> حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، مخطوطة تحت رقم: 4807 (

مخطوطات جامعة الملك سعود في الرياض ) ، الأزهرية 4/ 164.

<sup>56</sup> وينظر رد المحتار على الدر المختار 3/ 462.

<sup>57</sup> صحيح البخاري: 1361.

<sup>58</sup> فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر 1/ 320.

<sup>59</sup> 103/ البقرة.

<sup>59</sup> صحيح البخاري: 1361.

<sup>60</sup> ينظر مغني اللبيب لابن هشام 1/ 356.

<sup>61</sup> جاء في هامش المخطوطة:

( كما في المغني وغيره في أن المفتوحة المخففة المصدرية )

<sup>62</sup> ينظر البحر المحيط للزركشي 17/3



الحادي عشر: أنّ المصدرية والفعل تسدّان مسدّ الجزئيين بعد كلمة عسى الناقصة، كما هو رأي ابن مالك<sup>63</sup>، بخلاف الصريح.

الثاني عشر: أنّ المؤوّل من أنّ المشدّدة يقع جواب القسم عند المبرّد والكوفيين، قال الرضي: وفيه بعد<sup>64</sup>، ولا يقع المفرد للصريح جواب القسم.

الثالث عشر: أنّ المؤوّل لا ينوب عن ظرف الزمان، بخلاف الصريح، تقول: جئتُك صلاة العصر، خلافاً لابن جنّي والزمخشري، كما في القاعدة الأولى من الباب الثامن من المغني<sup>65</sup>.

الرابع عشر: جواز إضافة حيثُ إليه، دون الصريح عند من يمنع إضافتها إلى المفرد، ولذا جوّز فتح أنّ بعدها. الخامس عشر: إنّ حتى التي بمعنى كي إنما تجرّ المصدر المؤوّل بالفعل المنتصب بعدها بأنّ مضمرة، نحو: أسلمتُ كي أدخل الجنة، ولا تقول: حتى دخول الجنة، ذكره الرضي في حروف الجرّ<sup>66</sup>.

السادس عشر: إنّ المصدر الصريح ممّا جوّز الرضي تقديم معموله الظرف عليه، بخلاف المؤوّل، حيث اتفقوا على امتناع التقديم فيه، من تعليل الرضي<sup>67</sup>، وصرّح به بعض أرباب حواشي شرح المفتاح، وبما علمت من الفرق بين الصريح والمؤوّل، وأنه لا يلزم من عدم استقامة الصريح بدون تأويل عدم استقامة المؤوّل بدونه أمكنك أن تخرج عليه مثل قولهم أكثر من أن يُحصى، ولا يحتاج إلى شيء من التوجيهات التي تعسفها القوم، ومنهم صاحب المغني في الجهة الثالثة من الباب الخامس، مع قوله في الباب الثامن من أنه ليس بلازم أنّ يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ومثّل بالمصدر الصريح وأنّ والفعل<sup>68</sup>.

وقد يُدفع بأن المراد بالحكم الذي لا يلزم إعطاؤه الحكم اللفظي كحذف الجار، والسدّ مسدّ جري الإسناد، ونحو ذلك.

وأما استقامة المعنى فلا بدّ منها.

وفي مثل أكثر من أن يُحصى لا يكفي في استقامة المعنى ملاحظة ما في التركيب من الفعل، لأنّ المفضل عليه لا يكون إلا اسماً، بخلاف ما اشتقّ من التراكيب، فليُتأمل.

<sup>63</sup> ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 279.

<sup>64</sup> شرح الرضي على الكافية 4/ 342.

<sup>65</sup> ينظر مغني اللبيب 1/ 890.

<sup>66</sup> شرح الرضي على الكافية 4/ 273.

<sup>67</sup> شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 3/ 406.

<sup>68</sup> ينظر مغني اللبيب 1/ 889.

جاء في هامش المخطوطة:

( أمر بالتأمل يجوز أن يقال أن أمثال هذا التركيب يفهم منه المعنى المراد بلا توقف على ملاحظة تقدير أو تأويل، وعلى فهم المراد المدار، فلا حاجة إلى التكلف ).

وبقي ستة فروق ذكرها الزركشي<sup>69</sup>:

أحدها: اختصاص أن والفعل بمعنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، فإن قولك: كرهتُ قيامك، قد يكون لصفة في ذلك القيام، وقولك: كرهتُ أن تقوم يقتضي أنك كرهت نفس القيام.

الثاني: امتناع الإخبار عن أن والفعل، نحو قولك: أن قمتَ خيرٌ من أن قعدتَ، بخلاف المصدر. قاله السهيلي<sup>70</sup>. الثالث: أنه لا يؤكد به، بخلاف الصريح، تقول: ضربتُ ضربًا، ولا تقول: ضربتُ أن ضربتُ.

الرابع: أن الصريح قد يقع حالا، بخلاف المؤول<sup>71</sup>.

الخامس: أن الصريح يُضَافُ إليه، كجئتُ مخافة ضربك، ولا يُضَافُ<sup>72</sup> إلى أن والفعل، فلا يُقال: مخافة أن تضربَ، وما سُمع منه فهو على حذف التنوين تخفيفًا، والمصدر منصوب.

قاله ابن طاهر<sup>73</sup>، وزيقه الصفار<sup>74</sup> بأنه لم يثبت في كلامهم حذف التنوين تخفيفًا، إنما حُذف لالتقاء الساكنين، وكلام الفقهاء من أن المستعير مَلَكٌ أن ينتفع حتى لا يُعير، والمستأجر مالك للمنفعة، حتى إنه يُوجر يقتضي فرقًا آخر. انتهى كلام البحر ملخصًا<sup>75</sup>.

وبه [ 2/ب ] تبلغ الوجوه اثنين وعشرين، وإنما أوردنا هذه الستة ناقلين كلامه، مطويًا على غرّه<sup>76</sup>، لفرط طله، وظهور أمره.

<sup>69</sup> ينظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 170/3 – 172.

<sup>70</sup> ينظر نتائج الفكر 99/1.

<sup>71</sup> جاء في هامش المخطوط:

( قوله بخلاف المؤول فإنه لا يقع حالا عند سيوييه، ووافقه الرضي في بحث إن المشدد من الحروف وأبو حيان، وفي الهمع أنه أجازه ابن جني، وفي بحث الاستثناء في شرح الخلاصة للأشموني ما يفيد جوازه عند السيرافي، وذهب إليه الزمخشري في مواضع من الكشف، منها قوله تعالى " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا "، ومنها قوله سبحانه في سورة النساء " إلا أن يصدّقوا " . ) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 243 /2.

<sup>72</sup> جاء في هامش المخطوطة:

( قوله ولا يضاف إلى أن والفعل الذي ذكره أبو حيان عند قوله تعالى " إلا أن يصدّقوا " أن النحويين نصوا على منع قيام أن وما بعدها مقام الظرف، وخصوه بما المصدرية، وكذا المذكور في المعنى أن وأن وصلتتهما لا ينوبان عن ظرف الزمان ) ينظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان 24/4.

<sup>73</sup> أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي الأنصاري النحوي (580 هـ)، لغويٌ ونحويٌ أندلسي، له: حاشية على كتاب سيوييه. ينظر: الوافي بالوفيات 81/2.

<sup>74</sup> قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، شرح كتاب سيوييه، ي يقال: إنه أحسن شروحه، توفي بعد (630 هـ). ينظر بغية الوعاة 256/2، والأعلام 178/5.

<sup>75</sup> ينظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 170/3 – 172.

<sup>76</sup> يُقال: أطو التوب على غرّه الأول كما كان مطويًا؛ وفي حديث عائشة تصفُ أباها، رضي الله عنهما، فقالت: ردّ نشر الإسلام على غرّه أي طيّه وكسره، أرادت تدبيره أمر الردّة ومقابلة ذاتها بدوائها. (لسان العرب: غرّ).

ثم أقول: الظاهر أنّ الفرق الذي يقتضيه عبارة الفقهاء المذكورة هو الفرق الثالث الذي تمّ نقله عن نجم الأئمة، لأنّ معنى يملك أن ينتفع أنّه يصح منه الانتفاع، ويتأتّى ويمكنه ذلك، لأنّه أبيع له، لا أنّه واجب له، وكائن في ملكه، وأصل المعنى أنّه يملك حالة يمكنه فيها الانتفاع، بخلاف تملك المنفعة، فإنّ معناه أنّه يملك نفس المنفعة بإقامة العين المؤجّرة مقامها على ما تقرّر في الفقه.

والتحقيق أنّ يُقال: إنّه ليس مبنيًا على الفرق بين الصريح والمؤول، بل على الفرق بين الانتفاع والمنفعة، فإنّ الأول مصدر دون الثاني، إذ الظاهر أنّه الحاصل بالمصدر، وهو الذي جعلت الأجرة في مقابلته.

فإن قيل: ما حكم التجوز بالمصدر المؤول، هل هو تبعيٌّ نظرًا إلى وجود الفعل لفظًا، أو أصليٌّ نظرًا إلى كونه مؤولًا بالمصدر؟

قلت: إن اعتبر اللفظ واشتماله على النسبة كان تبعيًّا، وإن لوحظ المعنى الذي صار إليه بعد دخول السابك كان أصليًّا، والأول أظهر، فإنّ ملاحظة أجزاء المركّب سابقة على ملاحظة المجموع، والمعنى المصدريّ إنّما يحصل من المجموع.

والله تعالى أعلم، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على خير خلقه محمّد وآله وصحبه.

### المصادر والمراجع:

- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (1396هـ)، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م، دار العلم للملايين.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي ناصر الدين البيضاوي (685هـ)، كلية الدعوة، طرابلس، ليبيا.
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (970هـ)، دار الكتاب الإسلامي
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، 1420 هـ، دار الفكر - بيروت
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (1237هـ)، دار الجيل بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206هـ)، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (1111هـ)، دار صادر - بيروت
- ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (1069هـ)، دار الكتب العلمية.
- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (1252هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ - 1992م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (1089هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ .

- شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين التميمي ( ناظر الجيش ) - 778 هـ -، تحقيق محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي النحوي ( 686 هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، 1395 - 1975 م، جامعة قار يونس - ليبيا.
- شرح السلم في المنطق للأخضري، تأليف: عبد الرحيم فرج الجندي، جامعة الأزهر، الدراسات الإسلامية والعربية، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة.
- صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1401 هـ - 1981 م.
- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (851 هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي (945 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت
- العباب في شرح لباب الأبواب ( من المنصوبات إلى آخر الكتاب )، عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بنقره كار ( صائغ الفضة ) - 776 هـ - ، رسالة دكتوراه، محمد نصير الدين، جامعة بيشاور - باكستان، 1421 هـ - 2000 م.
- عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أبي بكر الشلي با علوي، تحقيق: إبراهيم المقحفي، مكتبة تريم الحديثة ومكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- فتاوى السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (756 هـ)، الناشر: دار المعارف.
- فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لقاضيخان الأوزجدي الفرغاني ( 592 هـ )، اعتنى بها: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، ه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، 1989 م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيات والمسلسلات، محمد عبد الحّي بن عبد الكبير ابن محمد الحسنّي الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (1382 هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: 2، 1982، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، الشاملة الذهبية.

- فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، مصطفى بن فتح الله الحموي، الشاملة الذهبية.
- قضايا مصر في القرن العاشر والرابع الأول من القرن الحادي عشر للدميري، تحقيق: عبد الرازق عبد الرازق عيسى، الطبعة الأولى، 2000م.
- كتاب بديا ( موقع إلكتروني ).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى / بغداد، 1941م
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (711هـ)، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- مخطوطات اسطنبول - مكتبة ملت - فيض الله أفندي .
- مخطوطات وكتب اسلامية وعربية ( موقع إلكتروني ).
- مخطوطة ( حاشية التفزازاني على الكشاف) رقمها: 169، ( كتاب بديا).
- مجلة القلم، مدينة إب، الجمهورية اليمنية، السنة السادسة، العدد الخامس عشر، أكتوبر/ ديسمبر 2019م.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد، المعروف بداماد أفندي ( 1078هـ )، اعتنى به محمد أحمد المختار، دار الكتب العلمية.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (1408هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة: السادسة، 1985، دار الفكر - دمشق.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ (845هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ.
- نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي (1111هـ).

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (764هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وصاحبه، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.